الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢٨
المعقودة يوم الأربعاء،
٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين

الرئيس: السيد هامبورغر (هولندا)

المحتويات

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التدريب والبحث

(أ) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.2/51/SR.28
19 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

البنـــد ١٢ من جـــدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصـــادي والاجتماعـــي (تابع) (A/51/3 Parts I و II و III و A/51/135-E/1996/51 و A/51/379 و A/51/534 و A/C.2/51/L.2)

١ - السيد أكونيا (كوستاريكا): تكلّم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إنه يتطلع الى الإتمام الفوري لاستعراضات ولايـــات اللجان الفنيـــة للمجلس، وفـــرق الخبراء، والهيئات، واللجان الإقليمية. وعلى نحو ما توضحه المجموعة دائما، فإنه ما لم تتوفر موارد إضافية لمساندة ممارسة الإصلاح ودعمها في الأجل الطويل، فإن الإصلاح سيتقلص ليصبح ممارسة بسيطة لتخفيض التكلفة. وطبقا لذلك فإن المجموعة ترحب باختيار موضوع "تهيئة بيئة مواتية لأغراض التنمية" للجزء الرفيع المستوى من دور المجلس لعام ١٩٩٧، وموضوع "تمويل الأنشطة التنفيذية" لجزء الأنشطة التنفيذية.

٢ - وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ نظرت الى الخطوات التي اتخذت لتعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز بوصفها إنجازا رئيسيا للدورة الموضوعية للسنة الحالية، ورحبت بعقد جلسات المجلس التي تتضمن مشاركة وزراء التجارة والمالية وكذلك رؤساء المؤسسات المالية والتجارية. وأشارت المجموعة بارتياح الى اعتماد قرار بشأن الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية ورحبت بالاستنتاجات المتفق عليها. وكان استعراض المجلس لترتيبات المشاورات مع المنظمات غير الحكومية أهم إنجاز للجزء العام من الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦.

٣ - ومضى يقول إن المجموعة لاحظـــت بقلق أن القليل من الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة بما في ذلك رؤساء مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية حضروا الجزء الرفيع المستوى. ولم يكن باستطاعة المجلس بدون حضورهم أن يصبح محفلا لمناقشة رفيعة المستوى بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية الدولية الهامة.

٤ - السيد حمدان (لبنان): أشار الى أن اختصار دورات المجلس سيؤدي بلا شك الى اقتصاد في النفقات، غير أنه يشعر بقلق من أنه لن يكون هناك وقت كاف لدراسة القضايا بصورة سليمة. كما أعرب عن قلقه إزاء إسقاط بنود في جدول الأعمال تم إقرارها من قبل. وكان من الواضح أن المجلس لم يكن لديه وقت لمناقشة تقارير هيئاته الفرعية التي يتصل بعضها بقضايا ذات أهمية حيوية بالنسبة للدول الأعضاء. ولا شك أن الغاية من أي إصلاح منشود يجب ألا يصيب نوعية الأداء ولا الشفافية في المناقشات.

٥ - واستطرد يقول إن الحوار الرفيع المستوى بشأن الحالة الاقتصادية في العالم كان مفيدا. وذكر أن وفده يؤيد استمرار هذا الحوار ويأمل أن يشترك فيه الرؤساء التنفيذيون للوكالات المتخصصة ولا سيما مؤسسات بريتون وودز.

٦ - وأضاف أن وفده يؤيد الممارسة المتمثلة في اختيار موضوع للمناقشة في الجزء الرفيع المستوى حيث أنها تمكن المجلس من تبادل الآراء حول المسائل التي تحظى باهتمام عالمي.

٧ - وقال إن الأمل يراوده بصياغة مقترحات بشأن كيفية الحصول على موارد جديدة وإضافية للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية؛ ومن الطبيعي أن ذلك لا يعني أنه بديل لنظام المساعدة الإنمائية الرسمية. ووفقا لما سبق أن اقترحه وفده فإن هناك إمكانية لجمع رسوم عند تسجيل براءات الاختراع باعتبار أن التطور الاقتصادي العالمي مرتهن بشكل مباشر بالتكنولوجيا الحديثة. وذكر أن وفده مهتم أيضا بقرار المجلس المتعلق بنظم المعلومات التي تسمح بزيادة الاتصال الآلي بين البعثات ومكاتب الأمم المتحدة وبين المنظمة والعواصم باعتبار أن ذلك سوف يسرع بإبلاغ المعلومات ويحقق اقتصادا في النفقات.

٨ - السيد داشوتسين (بيلاروس): قال إن قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ وفر أساسا لمزيد من الإصلاح في القطاع الاجتماعي - الاقتصادي ومن رأي بيلاروس أن إعادة تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن يستهدف تعزيز دوره التنسيقي لتنفيذ برامج العمل الناتجة عن المجموعة الأخيرة من المؤتمرات العالمية. وتحقيقا لهذا الهدف يجب تعزيز التعاون مع مؤسسات بريتون وودز وتوجيه الموارد المالية بدرجة متزايدة نحو تشجيع التنمية. وهكذا فإن وفده يرحب بالنص الوارد في القرار ٢٢٧/٥٠ والداعي الى عقد اجتماعات دورية خاصة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز. وينبغي للمجلس أن يستمر في تشجيع القيام بأنشطة برنامجية غير مشروطة وعالمية تراعي احتياجات جميع مجموعات البلدان، بما في ذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٩ - واختتم بقوله إنه يجب مواصلة تبسيط تنظيم العمل لدورات المجلس الموضوعية، ولا سيما في ضوء ما تقرر في القرار ٢٢٧/٥٠ بتقليص دورات المجلس المقبلة الى أربعة أسابيع اعتبارا من عام ١٩٩٧. وستكون القرارات المتخذة في الدورة الموضوعية المستأنفة المقبلة ذات أهمية كبرى لأعمال المجلس في المستقبل.

١٠ - السيدة هومانوفزكا (أوكرانيا): قالت إن وفدها يؤمن بأنه ينبغي تغيير صيغة المناقشات في دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبدلا من التقارير الطويلة ينبغي أن تكون هناك مناقشات حيوية. وللاستفادة الى أقصى حد من مداولات المجلس من الضروري أن يشترك كبار المسؤولين الذين يمثلون الحكومات والمنظمات المالية والتجارية الدولية في الجزء الرفيع المستوى. وينبغي للمشاورات التي تجرى مع أعضاء المجلس بشأن القضايا ذات الأهمية أن تصبح شيئا روتينيا من أجل تبسيط مداولات المجلس. وذكرت أن وفدها يشعر بقلق إزاء عدم كفاية الانتباه المكرس الى تقرير لجنة التنسيق الإدارية. وفي هذا الصدد أشارت الى الأهمية التي أولاها قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ الى التنسيق المشترك بين الوكالات. وأعربت عن قلق وفدها الشديد إزاء التأخير في إصدار وثائق الدورة. وقالت إنه ينبغي للجنة أن تواصل التركيز على مسألة إصلاح المجلس وهيئاته الفرعية.

١١ - السيد قايد (اليمن): قال إنه يضم صوته الى أصوات وفود تونس وفلسطين ومصر في توجيه الشكر الى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على التقرير الوارد في الوثيقة A/51/135 وإن كان التقرير في الواقع لم يتناول بما فيه الكفاية الجولان السوري.

١٢ - وأضاف أنه طبقا لما اعترف به في قرارات عديدة للجمعية العامة ومجلس الأمن، فإن إنشاء المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة ليس له شرعية وقانونية. بيد أنه منذ قيام الحكومة الجديدة واسرائيل تواصل بناء المستوطنات وتوسيعها، وشق الطرق والأنفاق، ومضايقة الشعبين الفلسطيني والسوري في أراضيهما والاستيلاء على مواردهما. وهكذا فإنه من الواضح أنه لا توجد للاسرائيليين مصلحة جدية في المضي في عملية السلام. ويجب الضغط على اسرائيل للاستمرار في عملية السلام والاعتراف بالحق القانوني المسبق للشعبين الفلسطيني والسوري في السيادة على مواردهما. وطالب المجتمع الدولي بالضغط على اسرائيل لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي تنفذ في مناطق أخرى من العالم.

١٣ - السيد آلا (الجمهورية العربية السورية): قال إنه رغم تأكيدات المجتمع الدولي المتكررة بشأن الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان السوري المحتل في مواردهم الطبيعية والاقتصادية فإن اسرائيل تواصل تجاهل قرارات مجلس الأمن، ومنذ مجيء الحكومة الجديدة فإنها قامت بتسريع سياستها المتعلقة بالمستوطنات ونزع ملكية مزيد من الأراضي العربية وطرد السكان لإفساح الطريق أمام المستوطنين ممن ليس لهم أي ارتباط بهذه الأراضي. وأعلنت الحكومة الاسرائيلية مؤخرا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ زيادة الوحدات الاستيطانية في الجولان، الأمر الذي يتنافى ومبدأ الأرض مقابل السلام.

١٤ - وأضاف أن التقرير الذي تضمنته الوثيقة A/51/135 يقدم أمثلة كثيرة على السياسات الاسرائيلية المنافية لأعراف وقرارات الشرعية الدولية. وفي الجولان السوري المحتل تقوم الحكومة بتقديم الحوافز المالية لتشجيع المستوطنين على المجيء والسكن هناك، وتواصل التوسع في هذه المستوطنات. وهناك الآن نحو ٤٠ مستوطنة اسرائيلية أقيمت على حطام ٢٤٤ قرية دمرت عام ١٩٦٧. وطرد السكان السوريون الأصليون البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٠٠ نسمة وحل محلهم مستوطنون من مختلف بقاع العالم. ويعاني المواطنون السوريون الذين يعيشون تحت الاحتلال من مختلف أشكال الظلم والتعسف حيث تتم مصادرة أراضيهم الزراعية وتحجب عنهم مواردهم المائية، وتفرض قيود صارمة على تسويق وتصدير محاصيلهم، وتفرض ضرائب باهظة عليها؛ وهن يفتقرون بالإضافة الى ذلك الى أبسط خدمات الرعاية الصحية الأساسية. وتضر ممارسات إسرائيل المتعلقة بالتخلص من النفايات الصناعية في الأراضي المحتلة واقتلاع الأشجار المثمرة بالبيئة. وتواصل سلطات الاحتلال تنفيذ سياسات تهويد الجولان المحتل وطمس الهوية العربية السورية من خلال سرقة الآثار الحضارية وتشويه الثقافة والتاريخ العربيين. واستعيض عن نظام التعليم العربي بالتعليم باللغة العبرية، وأغلقت فرص التعليم الجامعي أمام الشباب السوري في الجولان، وأصبحت الجنسية والهوية الشخصية الاسرائيلية الزاميتين. وتشكل جميع هذه الممارسات انتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي.

١٥ - وذكر أنه من الضروري أن يمارس المجتمع الدولي الضغط على الحكومة الاسرائيلية وإرغامها على احترام وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تطالب اسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وكذلك من الجولان السوري المحتل ومن جنوب لبنان.

١٦ - السيد ستوبي (إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة): قال إن عام ١٩٩٧ سيكون عاما هاما للغاية بالنسبة للمجلس حيث يحاول تنفيذ أحكام القرار ٢٢٧/٥٠ بالكامل والبدء في القيام بعملية الاستعراض والإصلاح التي خول هذا القرار القيام بها. وعلاوة على ذلك فإن الأمين العام سيقدم، بالاقتران مع مؤسسات بريتون وودز، تقريره الى الجمعية العامة بشأن الاستعراض المشترك للعلاقة بين الأمم المتحدة وهذه المؤسسات. وفي هذا الصدد سيكون من المهم أن تركز الدول الأعضاء على ضمان مشاركة أكبر لهيئات ومؤسسات الأمم المتحدة الموجودة في نيويورك في أعمال مؤسسات بريتون وودز في واشنطن. وختاما فإن عام ١٩٩٧ سيكون العام الذي يعالج فيه الجزء الرفيع المستوى قضية دعم وتهيئة بيئة مواتية ومواضيعها الفرعية الخاصة بالتدفقات المالية والتجارة والاستثمار.

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التدريب والبحث

(أ) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ((A/51/14 (Part I) و A/51/554 و A/51/642 و Add.1)

١٧ - السيد هاليداي (الأمين العام المساعد لإدارة الموارد البشرية): قدم تقرير الأمين العام (A/51/554) فقال إن الأمين العام يؤمن بأن برامج التدريب التي تستهدف تلبية احتياجات الدول الأعضاء والتي يقصد بها موظفو الأمم المتحدة تمثل استثمارا قيّما في مستقبل المنظمة. ويؤكد وجود المحاولات المشتركة أهمية التعاون البرنامجي بين مشروع كلية موظفي الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار).

١٨ - ولدى استعراض تطور مشروع كلية الموظفين، أشار الى أن استراتيجية الأمين العام لإدارة الموارد البشرية للمنظمة تتوخى التعاون مع جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، وغير ذلك وإسناد إدارة المشروع الى مركـــز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو. وتم على مدى الأشهر الـ ١٨ السابقة إحراز تقدم كبير. ومن الممكن استحداث رؤية للأمم المتحدة ونهج وفلسفة إدارية مشتركة على أساس تقاسم الخبرات والدروس المستفادة. وفي هذا الصدد فإنه في حالة إبداء الجمعية العامة رغبة في الحصول على دراسة شاملة للمؤسسات والأنشطة التدريبية داخل الأمم المتحدة، فإن الأمين العام سيتعاون بالكامل مع وحدة التفتيش المشتركة. ومع ذلك ونظرا لأن مثل هذه الدراسة قد تكون مشروعا مكلفا، فإن الأمين العام يأمل أن تبنى على الأعمال البحثية الكثيرة السابق الاضطلاع بها.

١٩ - واستطرد يقول إن كلية الموظفين التي يجري تنفيذها بوصفها مشروعا للأمانة العامة تمول حاليا بالكامل من الموارد الخارجة عن الميزانية ومن المستهدف أن تصبح ذاتيه التمويل مع مرور الوقت. وسوف تقوم على الشبكات الموجودة في أرجاء المنظومة التي تربط ما بين البرامج والمؤسسات التعليمية في جميع

أرجاء العالم. وزيادة على ذلك فقد أنشئت بمدخلات من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء ورجال الجامعات.

٢٠ - وأضاف أن الأمين العام يؤمن بأن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) وكلية الموظفين سوف يستفيدان على حد سواء من الارتباط المتبادل. ويمكن وضع مناهج وعلوم ذات اهتمامات مشتركة ويستطيع مثل هذا الارتباط القيام ليس فقط بتعزيز الفعالية من حيث التكاليف في وضع وتنفيذ البرامج وإنما سيمنع أيضا ملل المانحين. وزيادة على ذلك فإن توفير التدريب والفرص التعليمية المشتركة لممثلي الحكومات وموظفي الأمم المتحدة سيساعد على بناء مشاركات تنفيذية في أعمال أكثر فعالية في المجالات والأنشطة ذات الاهتمام المشترك. وقال إن الأمين العام قد تابع بنشاط على مدى السنة الماضية جميع النهج الممكنة لزيادة التعاون بين اليونيتار وكلية موظفي الأمم المتحدة الذي يمكن في رأيه - أن يؤدي الى فوائد كبيرة. وأحد وجوه مثل هذا التعاون يتمثل في نقل اليونيتار الى مركز التدريب الدولي في تورينو. بيد أن الأمر يحتاج الى مزيد من الدراسة. ويمكن أن تشمل المجالات ذات الأولوية للتعاون بين المؤسستين حفظ السلام وصنع السلام، وتقديم المساعدات الإنسانية وإدارة حالات الطوارئ المعقدة. ويرحب الأمين العام باعتراف مجلس أمناء اليونيتار بأهمية تلك المبادرة وبإعطائه توجيهات الى المدير التنفيذي بالنيابة لتعزيز التعاون مع مركز تورينو ومع مشروع كلية الموظفين. ويأخذ مثل هذا التعاون صورة مشاركة اليونيتار في حلقات عمل لوضع مناهج كلية الموظفين وكذلك التطوير المشترك لنموذج كلية موظفي الأمم المتحدة لصالح العمليات الميدانية للأمم المتحدة في مجال منع وحسم المنازعات.

٢١ - السيد بواسار (المدير التنفيذي بالنيابة، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (يونيتار)): قال إنه قد تم إنجاز الأهداف التي حددتها الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، رغم أن مركز اليونيتار ما زال هشا. وقد كان أعظم أصلين من أصول المعهد خلال الفترة الانتقالية هما موظفوه الذين يتسمون بالشباب والدافعية والنشاط ومجلس أمنائه. وبفضل ما يقدمونه من مساعدة ومدخلات، فإن اليونيتار آخذ في استعادة الروح التي تمثلت في ولايته الأصلية والتحول إلى معهد للتدريب في خدمة الدول الأعضاء.

٢٢ - وأعلن أنه سيتاح قبل نهاية الدورة الحادية والخمسين تقرير كامل عن أنشطة اليونيتار خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وبالنسبة للمستقبل، يعتزم المعهد الاحتفاظ بنحو ٧٠ برنامجا تدريبيا مختلفا تخدم زهاء ٠٠٠ ٤ شخص في السنة. واليونيتار مستمر في البرامج التدريبية التي يعقدها في مجالي الشؤون الدولية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من جنيف وفيينا ونيويورك. أما برنامجه للزمالات في القانون الدولي والدبلوماسية الوقائية فقد جذب ٢٠٠ طلب تتنافس على أقل من ٢٠ مكانا متاحا.

٢٣ - وأوضح أن اليونيتار قد أوقف جميع أنشطة البحث الأكاديمي الصرف، رغم أن بعض الأبحاث ذات الطابع الأعم ما زالت مستمرة. وعلى العكس من ذلك، فقد ازداد البحث لأغراض التدريب وحجم المنشورات

والمواد التدريبية الناشئة عنه. كما يواصل المعهد تنمية علاقاته بالوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٢٤ - وذكر أنه سبق أن تعهد بتجنب حدوث أي عجز مالي في تشغيل اليونيتار، وقد تحقق هذا الهدف. واستدرك قائلا إن اليونيتار يحتاج لمضاعفة موارده المالية من أجل تلبية العدد المتزايد من طلبات التدريب المقدمة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وناشد الدول أن تستأنف أو تزيد تبرعاتها للصندوق العام.

٢٥ - السيد عثمان (وحدة التفتيش المشتركة): تحدث في معرض الإفادة عن نتائج دراسة الجدوى المتعلقة بنقل مقر معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث إلى مركز تورينو (الواردة في الوثيقة A/51/642 و Add.1) التي اضطلعت بها وحدة التفتيش المشتركة بناء على طلب مجلس الأمناء، فقال إن الغرض من الدراسة ذو شقين: إبراز المزايا والعيوب المحتملة للإبقاء على اليونيتار في جنيف أو لنقل مقره إلى تورينو، وتقييم ما إذا كان هذا النقل يتمشى مع أهداف ترشيد الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة.

٢٦ - وأضاف قائلا إن وحدة التفتيش المشتركة قد توصلت إلى عدة استنتاجات في ختام دراسة الجدوى التي استغرقت شهرين هي كما يلي: أولا، هناك توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى إيجاد سبل لتنسيق الأنشطة التدريبية على صعيد منظومة الأمم المتحدة بغية استخدام الموارد على نحو أرشد، واجتناب الازدواج، والعمل على الدمج بين الأنشطة بالقدر الممكن. ثانيا، حيث أن مشروع كلية موظفي الأمم المتحدة مشروع جديد لن تظهر الطبيعة المحددة لمساهمته أو كيفية ارتباطها بالعناصر التدريبية الأخرى إلا بعد التجربة، يتعين على اليونيتار في هذه الأثناء أن يواصل تعزيز تعاونه مع مشروع كلية موظفي الأمم المتحدة عن طريق التدابير العملية التي يتخذها تمكينا للمشروع من الاستفادة من تجربة المعهد الطويلة وخبرته الفنية في مجال التدريب. وختاما، وهو الأهم، قد ترى الجمعية العامة أن تطلب دراسة شاملة عن المؤسسات والأنشطة التدريبية داخل منظومة الأمم المتحدة تقترح التدابير العملية للتنسيق بين هذه الأنشطة.

٢٧ - السيد غرانت (أيرلندا): تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فأعرب عن أسف الاتحاد لأن تقرير الأمين العام عن أنشطة اليونيتار ودوره، تنفيذا للطلب الوارد في القرار ١٢١/٥٠، لم يتح في وقت يسمح بمناقشة البند كما كان مقررا، ولأن تقرير المدير التنفيذي بالنيابة لم يتح في شكله النهائي. وقال إن الاتحاد الأوروبي إذ يحيط علما بالأسباب الواردة في الرسالة تبريرا لطول التقرير، فإنه يتوقع أن تُصبح القاعدة في المستقبل هي إعداد تقرير أكثر إيجازا.

٢٨ - وأعرب عن تأكيد الاتحاد الأوروبي مجددا دعمه للدور القيِّم الذي يؤديه اليونيتار ورضاه لمواصلة التقدم صوب إعادة تشكيله. وقال إن الاتحاد يُرحب بصفة خاصة باستمرار إدارة شؤونه التنظيمية والمالية على نحو سليم. وهو يتفق مع المدير التنفيذي بالنيابة على ضرورة تحقيق توافق أوثق بين أنشطة المعهد

وأولويات منظومة الأمم المتحدة في مجموعها ولا سيما تعزيز التعاون والتضافر بينه وبين مشروع كلية موظفي الأمم المتحدة. كما أنه يُشدد على أهمية العلاقة القائمة على التعاون بين الأمانة العامة والمعهد.

٢٩ - واختتم بيانه معربا عن اعتقاد أعضاء الاتحاد الأوروبي، بوصفهم من كبار المساهمين في الصندوق العام، بأن على اليونيتار تركيز أنشطته في الميادين ذات الصلة بولايته وفي المجالات التي تتسم باحتياج أشد إلحاحا والتي يمكن فيها تحقيق أفضل النتائج، وذلك لكي يستخدم موارده المحدودة أكفأ استخدام. وأخيرا، فإن قيام الأمين العام بتعيين مدير تنفيذي محدد يمكن أن يكون في صالح المعهد.

٣٠ - السيد كمال (باكستان): تحدث بوصفه كلا من ممثل باكستان ورئيس مجلس أمناء اليونيتار، فقال إن هذا المعهد، بعد أن كان في يوم ما موضعا لكثير من الاستهزاء، قد أصبح واحدا من أفضل العناصر في منظومة الأمم المتحدة من حيث الإدارة. بيد أن تقرير الأمين العام (A/51/554) لا يكاد يوفّي المعهد حقه. لأنه يكرس معظم اهتمامه لمشروع كلية الموظفين على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وهذا أمر يدعو للدهشة، حيث أن اليونيتار معهد راسخ أنشأته الجمعية العامة، وله سجل أعمال قابل للفحص في حين أن مشروع كلية الموظفين هو أحد برامج الأمانة العامة ولم يتعرض للاختبار حتى الآن. وعلى الرغم من أن التعاون بين الاثنين له ما يبرره، فإن نجاح هذا التعاون رهن بقدرة كلية الموظفين على إثبات وجودها كمؤسسة قادرة على البقاء وشريك جدير بتحمل أعباء مسؤوليات أكبر.

٣١ - وأعرب عن دهشته لأن التقرير لا يتضمن أي إشارة إلى تقرير مجلس الأمناء، الذي أرسلت نسخة منه بتوقيعه إلى الأمين العام، أملا في إتاحتها لاطلاع الوفود قبل بدء المناقشات. وبما أن التقرير، لأسباب لا يفهمها، لم يجر تعميمه، فإنه سيوجز بعض نقاطه البارزة.

٣٢ - أولا، أشاد المجلس بالمعهد وموظفيه لنوعية البرامج التدريبية المضطلع بها واتساع نطاقها وأصدر توصيات بإجراء المزيد من التحسين في تصميمها وإنجازها. وثانيا، أقر المجلس سياسة المعهد الحالية المتعلقة بتقديم المواد للبلدان النامية دون مقابل، قدر الإمكان، وبيعها بثمن للبلدان الصناعية، وطلب السعي للحصول على موارد كافية بغية الاستمرار في إنتاج هذه المواد وتوزيعها.

٣٣ - وثالثا، حث المجلس اليونيتار على أن يحرص على الالتزام بأولويات جدول الأعمال الدولي، والاستعانة بالكفايات المتاحة في الأوساط الأكاديمية على وضع المناهج الملائمة، وكفالة اتباع نهج يقوم على الوحدات التي تتيح تغطية واسعة النطاق لكافة جوانب الموضوع الرئيسية في مجالات معينة، مثل إدارة الشؤون الدولية. ورابعا، شجع المجلس المدير التنفيذي، بالنظر إلى أن نهج اللامركزية قد أثبت فاعليته، على مواصلة الاعتماد في إعداد البرامج التدريبية على المؤسسات التدريبية الوطنية والإقليمية القائمة, ولا سيما في البلدان النامية.

٣٤ - وخامسا، أكد المجلس، بعد النظر في التقرير المرحلي عن استحداث البرامج الجديدة، ضرورة الاستجابة لما ينشأ من مجالات التدريب مع إبقاء القيود على موارد المعهد قيد الاعتبار. وختاما، خلص المجلس إلى أن حالة المعهد المالية سليمة رغم كونها هشة، وقرر الشروع في مشاورات غير رسمية بشأن الطرق الواجب اتخاذها لتحسين الأساس المالي للمعهد من خلال المزيد من مشاركة الأمناء بشكل مباشر.

٣٥ - وأعرب عن دهشته لأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة، الذي يقدم منظورا تاريخيا وافيا واستعراضا عاما للحالة في غير تحيز، لم يتم تعميمه إلا في ذلك اليوم، رغم أنه كان متاحا للأمناء في وقت سابق. فالتأخير في تعميمه يجعل المناقشة المجدية والموضوعية ضربا من المحال.

٣٦ - واختتم بيانه بإبراز ما تُعلقه البلدان النامية من أهمية على اليونيتار، والإشارة إلى الدرجة العالية من الاهتمام التي تحظى بها أعماله والتي أبدتها الأوساط الدبلوماسية والأكاديمية لدى افتتاح مكتب الاتصال في نيويورك، معربا عن تمنياته لليونيتار بالنجاح في مساعيه المقبلة.

٣٧ - السيدة كوى ينغ (الصين): قالت إن إعادة تكييف اليونيتار وتدعيمه قد أكسبته حيوية جديدة. وأعربت عن أمل وفدها أن يتمخض فتح مكتب الاتصال في نيويورك عن مزيد من التعاون والتنسيق بين اليونيتار والمؤسسات الأخرى ذات الصلة ومزيد من التحسين في نوعية ما يقوم به من مشاريع، وأن يمكّن اليونيتار على وجه الخصوص من تلبية احتياجات موظفي المقر من الدبلوماسيين للتدريب. وأضافت أن المعهد قد نجح في تكييف مشاريعه وفقا للاحتياجات المتغيرة، وأنه جدير بالثناء لقيامه أيضا بتعزيز المشاريع المتعلقة بالتنمية الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى ما حققه من نجاح في تنفيذ المشاريع المتعلقة بالدبلوماسية المتعددة الأطراف. وينبغي لليونيتار الآن، وقد دخلت محصلات المؤتمرات الدولية المعقودة مؤخرا مرحلة التنفيذ، أن يُعد المزيد من المشاريع التدريبية الأكثر تركيزا بحيث تتجلى فيها هذه المحصلات.

٣٨ - وتابعت كلامها موضحة أن ندرة الأموال ما زالت تمثل مشكلة عاجلة بالنسبة لليونيتار. ومن ثم فإن وفدها يحث المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، على الاستجابة لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بتقديم موارد مالية إضافية لليونيتار، ولا سيما الموارد غير المرهونة بالمنح المقدمة لأغراض خاصة. وأعربت عن الأهمية التي أولتها الحكومة الصينية دائما لدور المعهد وعن اعتزامها مواصلة دعمها لما يضطلع به من أعمال.

٣٩ - السيد بيتي (المراقب عن سويسرا): قال إن حل المشاكل الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي يتطلب تعاونا دوليا وثيقا وفعالا وإن من الضروري تدريب الممثلين الحكوميين الذين تقع على عاتقهم مسؤولية الدبلوماسية والمفاوضات المتعددة الأطراف تدريبا كافيا لكي يصبحوا شركاء حقيقيين في هذا الجهد التعاوني. ومن قبيل المفارقة أن اليونيتار، وهو الوكالة المسؤولة عن توفير هذا التدريب، هو مؤسسة صغيرة، وغير معروفة لدى الكثيرين، ولها ميزانية بالغة التواضع. واستدرك قائلا إنه مع ذلك قد أصبح

مؤسسة متسمة بالفعالية والمرونة توفر الاستجابة المستهدفة لاحتياجات عملائها وتُعد نموذجا للسلامة المالية. وينبغي، في ضوء الدور الحاسم الذي يقوم به اليونيتار وما أحرزه من تقدم، القيام بتثبيت المدير التنفيذي بالنيابة في وظيفته.

٤٠ - واستطرد قائلا إنه حتى يتسنى لليونيتار خدمة بلدان أكثر وتلبية الطلبات المتزايدة على خدماته، ينبغي للجمعية العامة أن تدعو الدول إلى تقديم ما يلزم من التبرعات لتحقيق هذه الأهداف. وينبغي للمعهد أيضا أن ينظر في بيع خدماته التدريبية للبلدان الصناعية، مع مواصلة تقديمها للبلدان النامية دون مقابل. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تقوم بالدعاية لعمل اليونيتار على نطاق أوسع في أوساط الدول الأعضاء، بدعوة اليونيتار، على سبيل المثال، لوصف ما لديه من أنشطة تدريبية في مجال التنمية المستدامة خلال دورة الجمعية العامة الاستثنائية القادمة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٤١ - ووعد بأن تستمر سويسرا في بذل كل جهد ممكن، ولا سيما بتوفير دعم مالي كبير، لتمكين اليونيتار من تطوير أنشطته في بيئة إيجابية قدر الإمكان.

٤٢ - السيد حمدان (لبنان): قال إنه وجد الفقرة ٦٢ من تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/51/642) مُفزعة للغاية، رغم أنه لن يعلق عليها بأكثر من ذلك.

٤٣ - وأعرب عن ترحيب لبنان بقيام اليونيتار بنفسه بجمع ما يلزمه من أموال إما عن طريق التبرعات أو عن طريق المنح المقدمة لأغراض خاصة، وشعوره بأنه ينبغي أن يظل هيئة صغيرة، متعددة الأطراف، متعددة التخصصات، تتمتع بالاستقلال والمرونة والكفاءة في وفائها بمهام تدريبية متسمة بالدقة والتركيز. فالأنشطة التي تضطلع بها في مجالي التسوية السلمية للمنازعات والقانون الدولي، علاوة على مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالغة الفائدة. واستمر قائلا إن وفده يحث اليونيتار على مواصلة تركيزه على شواغل التنمية. ورغم موافقته على ضرورة اتباع نهج يتسم بفعالية التكلفة إزاء منشوراته، فإنه يرى إتاحتها على أساس تساهلي للمكتبات والجامعات ووزارات الخارجية في البلدان النامية.

٤٤ - السيد أفاي (الأرجنتين): قال إن نجاح اللجنة في عملها يتطلب أن تتخذ مداولاتها شكل حوار، مما يُضفي على مناقشاتها مزيدا من القوة.

٤٥ - وقال إن وفده يساوره القلق شأنه في ذلك شأن ممثل باكستان لأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/51/642) لم يُسلَّم للوفود إلا في آخر لحظة ولأن التقرير الكامل لمجلس الأمناء لم يقدم لهم على الإطلاق. وأشاد بالجهود الناجحة التي بذلها المدير التنفيذي بالنيابة لأجل إصلاح المعهد.

٤٦ - وأعرب عن اعتقاده بأن اقتراح نقل اليونيتار إلى مركز التدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو سابق لأوانه بعض الشيء. إذ لم تتم إعادة تشكيل المعهد - بنجاح إلى الآن - إلا مؤخرا، ولا بد من منحه الوقت ليواصل البرهنة على فعالية الإصلاحات وكفاءتها. أما القيام المتكرر بغرض الإصلاحات دون إعطائها الوقت الكافي لتؤتي ثمارها فلا يترتب عليه سوى القصور في الكفاءة.

٤٧ - السيد كوباياشي (اليابان): أعرب عن امتنان وفده العميق لمدير اليونيتار التنفيذي بالنيابة لتفانيه في الإخلاص لعمل المعهد. وقال إن حكومته، بوصفها أكبر مانحي اليونيتار، تكن أعظم التقدير لأنشطته التدريبية، ولا سيما ما يتصل منها بالتنمية.

٤٨ - وتابع كلامه قائلا إن نجاح الهيئات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ ما يصدر عن المؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة من قرارات ومبادرات رهن ببناء قدرات مسؤولي الدول الأعضاء وموظفيها لكي يشاركوا بشكل مباشر في عملية التنفيذ. وأكد أنه ينبغي الاستمرار في تعزيز برامج التدريب في مجالي التنمية وإدارة الشؤون الدولية، وأعرب عن أمل حكومته في أن يزيد المعهد من وضع وتنفيذ البرامج تلبية لحاجات وتوقعات الأمم المتحدة ودولها الأعضاء. كما أعرب عن أمل وفده في أن يؤدي مكتب اتصال نيويورك دورا محوريا في كفالة إنجاز اليونيتار لهذا الهدف.

٤٩ - وأعرب عما يساور وفده من الشعور بالخيبة لأن تقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة A/51/554، بدلا من التركيز على الطرق الممكنة لتعزيز أنشطة اليونيتار التدريبية وتحديد دوره بصورة أفضل، عملا بالطلب الوارد في الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٢١/٥٠، صب تركيزه على مفهوم كلية موظفي الأمم المتحدة، الذي أفاض في معالجته. وقال إن وفده لا يمكنه الإحاطة علما بهذا التقرير ويأمل أن يستجيب الأمين العام لشواغل الجمعية العامة في المستقبل على نحو أصدق وأكثر توازنا. وأعرب عن تأييده أيضا للملاحظات التي أبداها ممثل باكستان بشأن التأخير في توزيع الوثيقة A/51/642 و Add.1.

٥٠ - ومضى يقول إن المسائل الهامة من قبيل المكان المتخذ مقرا لليونيتار، ووظائفه، والأنشطة التي يقوم بها، ينبغي أن تنظر فيها الجمعية العامة وتصدر القرارات بشأنها وفقا للقواعد المرعية، كما حدث في حالة نقل مقر اليونيتار إلى جنيف. وينبغي اتباع الإجراء نفسه فيما يتعلق بكلية موظفي الأمم المتحدة.

٥١ - واختتم بيانه بالإشارة إلى أن الحالة المالية لليابان ما تزال صعبة ولا بد أن تظهر هذه الحقيقة في ميزانيتها للسنة المالية ١٩٩٧. وأعرب عن أمل وفده بالتالي في أن يبذل اليونيتار جهودا إضافية لضمان الاستخدام الأمثل لما يصله من تبرعات وللنهوض بفعالية ما يضطلع به من أنشطة بغية جذب المزيد من مساهمات الدول الأعضاء.

٥٢ - السيد أوجيمبا (نيجيريا): قال إن وفده يلاحظ مع الجزع وخيبة الأمل تأخر الأمانة العامة في توزيع تقرير الأمين العام (A/51/554) وكذلك تقرير المدير التنفيذي للمعهد بالنيابة ((A/51/14 (Part I).

٥٣ - وأعرب عن تفاؤل وفده بالأنشطة والبرامج التدريبية التي تمكن اليونيتار من الاضطلاع بها في العام الماضي، ورحب بفتح مكتب اتصال اليونيتار في نيويورك مؤخرا، قائلا إن وجود المعهد في نيويورك من شأنه بالتأكيد أن يفي باحتياجات وطلبات البعثات الدائمة في نيويورك، لا سيما بعثات البلدان النامية، فيما يتعلق بتدريب الموظفين.

٥٤ - ومضى يقول إن الجمعية العامة، في دورتها الخمسين، قد أكدت من جديد، في القرار ١٢١/٥٠، أهمية اليونيتار، ولا سيما بالنظر إلى زيادة الاحتياجات التدريبية لجميع الدول الأعضاء. وفي نفس القرار، دعت الجمعية المعهد إلى مواصلة تطوير تعاونه مع معاهد الأمم المتحدة وغيرها من المعاهد ذات الصلة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

٥٥ - وأضاف قائلا إن السبب في تكريس تقرير الأمين العام بأكمله لمشروع كلية موظفي الأمم المتحدة غير مفهوم، فمن الواضح أن التركيز على هذا المشروع يشكل إساءة تفسير لقرار الجمعية العامة ١٢١/٥٠ ومحاولة أخرى لتقليص أنشطة وبرامج المعهد. وأوضح قائلا إنه لا ينبغي غمر اليونيتار ضمن أي وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة، وإن أي محاولة للقيام بذلك هي عملية لا طائل من ورائها.

٥٦ - وأعرب عن إشادة وفده بعملية إعادة التشكيل التي اضطلع بها اليونيتار، واعتقاده بوجوب تشجيع المعهد على مواصلة جهوده الرامية إلى تحقيق الملاءة المالية، والسعي نحو إحراز أهدافه. وذكر، في هذا الصدد، أن اليونيتار بحاجة إلى موارد مالية إضافية، وأن وفده يدعو الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، إلى التبرع بسخاء للصندوق العام للمعهد. واختتم كلامه قائلا إنه قبل نهاية عام ١٩٩٦، ستقدم نيجيريا مساهمتها العادية للمعهد من خلال وقف ثابت ودائم لصالح اليونيتار.

٥٧ - السيد رودينسكي (الاتحاد الروسي): قال إنه قد طرأت تحسينات كثيرة على عمليات اليونيتار منذ نقله إلى جنيف، الأمر الذي يرجع إلى حد كبير إلى حزم المدير التنفيذي بالنيابة في إدارة الشؤون المالية والتنظيمية. وذكر أن فتح مكتب الاتصال في نيويورك من شأنه تسهيل عمل المعهد مع البعثات الدائمة، وخاصة عن طريق استخدام إمكانات شبكة الإنترنت و "صفحة استقبال" الأمم المتحدة، من أجل تخفيض تكاليف الطباعة وتحسين نشر المعلومات. ويمكن أيضا استخدام تكنولوجيا الحاسوب في عقد دورات دراسية تدريبية ونشر المواد التعليمية بالوسائل الإلكترونية. كما أن عقد المؤتمرات باستخدام الفيديو، وهو وسيلة تستعمل بالفعل في منظومة الأمم المتحدة، من شأنه خفض التكاليف وزيادة الفعالية.

٥٨ - وأردف يقول إنه ينبغي مواصلة برنامج الحلقات الدراسية الإقليمية، مثل الحلقة الدراسية المتعلقة بالديون الخارجية التي عقدت مؤخرا في موسكو. وأعرب عن اهتمام الاتحاد الروسي بإقامة تعاون أكثر

فعالية بين اليونيتار ومؤسسات التعليم العالي به من خلال تدريب الموظفين، والتعاون مع معاهد البحوث التي تعالج قضايا التنمية المستدامة. ومن المجالات الأخرى لزيادة التعاون إقامة مركز معني بالتكنولوجيات السليمة بيئيا.

٥٩ - وأعرب عن أهمية تنسيق جميع أنشطة التدريب التي تجري ضمن منظومة الأمم المتحدة برمتها. وأضاف قائلا إن مهمة دراسة هذا المجال يمكن أن يعهد بها إلى المدير التنفيذي بالنيابة الذي يمكنه أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في الدورة الثانية والخمسين. وجدد الإعراب عن رأي الاتحاد الروسي القائل بضرورة توضيح مركز المدير التنفيذي بالنيابة. وذكر أيضا أن الاتحاد الروسي يؤيد الإبقاء على اليونيتار في جنيف، وإن كان ذلك مرتبطا بتوثيق التعاون مع مركز تورينو.

٦٠ - السيد أليو (الكاميرون): أثنى على المدير التنفيذي لليونيتار بالنيابة لجهوده التي لا تكل من أجل كفالة النجاح لعملية إعادة تشكيل المعهد. وأردف قائلا إنه ينبغي تزويد مكتب الاتصال في نيويورك بالدعم الكافي من الموارد المالية، والمادية، والبشرية لتمكينه من الوفاء بمطالب المساعدة العديدة التي تتلقاها من البعثات الدائمة في نيويورك. وأوضح قائلا إن مقر اليونيتار قد نقل إلى جنيف بسبب الموقع الاستراتيجي لهذه المدينة. وينبغي إتاحة الوقت الكافي للمعهد لتثبيت وضعه في جنيف، وبعدها يمكن لمجلس أمنائه أن يقرر ما إذا كان من المستصوب الانتقال مرة أخرى.

٦١ - واسترسل قائلا إن اليونيتار يقف الآن على أرض مالية صلبة، وإنه ينبغي تشجيع وتعزيز جهوده الرامية إلى تدعيم سلامته المالية. وبالتالي، ينبغي للمساهمين المحتملين الذين حجبوا تبرعاتهم انتظارا لنتائج عملية إعادة التشكيل، أن يستأنفوا الآن تقديم التبرعات إلى الصندوق العام.

٦٢ - وأعرب عن إشادة وفده بتركيز اليونيتار لأنشطته على التدريب في مجال إدارة الشؤون الدولية ومجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦٣ - واستمر يقول إنه ينبغي تثبيت المدير التنفيذي بالنيابة في منصبه، وهي خطوة من شأنها تعزيز المنصب ذاته والمعهد على حد سواء. وختاما، قال إن الكاميرون تفخر بعضويتها في مجلس الأمناء وبعمل أحد مواطنيها كمدير تنفيذي لليونيتار، وهي ترحب بالتعاون المثمر بين اليونيتار والمعهد الكاميروني للشؤون الخارجية.

٦٤ - السيد هاليداي (الأمين العام المساعد لإدارة الموارد البشرية): قال إنه يأمل أن يرى ممثل باكستان الفائدة التي تعود على اليونيتار، وكلية الموظفين، والدول الأعضاء وموظفيهم، من وراء التعاون بين المعهد وكلية الموظفين، رغم أن كلية الموظفين ما زالت في طور الإعداد. وذكر أن الأمين العام يؤمن بأن الكلية تتمتع بإمكانات عظيمة، وأن الأمل معقود على تحقيق هذه الإمكانات، بالنظر إلى ما أبدته بالفعل الدول

الأعضاء، والعديد من الوكالات، وجامعة الأمم المتحدة، واليونيتار ذاته، من دعم لهذا المفهوم. وأكد على أهمية دعم ممثل باكستان، وهو رئيس مجلس الأمناء، لهذه المبادرة.

٦٥ - وأعرب عن القلق إزاء اعتقاد عدد من الوفود بأن تقرير الأمين العام (A/51/554) لم يستجب بصورة كافية لأحكام قرار الجمعية العامة ذي الصلة. ورغم أن النهج المتبع في التقرير إيجابي، فقد يكون ضيّقا أكثر من اللازم لتركيزه بصفة أساسية على كلية الموظفين. أما المسائل الأخرى التي كان يعتزم تناولها، فقد تصدى لها بقدر كبير من التفصيل تقرير المدير التنفيذي بالنيابة. وأضاف قائلا إن اليونيتار، علاوة على ذلك، وكما أوضح ممثل باكستان، مؤسسة مستقلة بذاتها، إلى حد ما، ومن ثم، تقوم الدول الأعضاء، على نحو فعال جدا من خلال مجلس الأمناء، بتوفير الأنشطة التي يضطلع بها والإرشاد الذي يحتاجه.

٦٦ - ومضى قائلا إن الأمين العام مدرك تماما لما أعرب عنه ممثل سويسرا من قلق فيما يتعلق بمسألة منصب المدير التنفيذي. وقد قام، في نيسان/أبريل ١٩٩٦، مكتب إدارة الموارد البشرية باستعراض مواصفات العمل لهذه الوظيفة وفقا لأحكام معايير لجنة الخدمة المدنية الدولية وأطلع المدير التنفيذي بالنيابة ورئيس مجلس الأمناء على اعتقاده أن المهام الواردة في مواصفات ذلك العمل تتفق مع معايير لجنة الخدمة المدنية الدولية وتصنف برتبة مد - ٢. وقد أعلنت نتائج هذا الاستعراض منذ عدة شهور.

٦٧ - وذكر أن تصنيف وظيفة من وظائف اليونيتار، في الأحوال العادية، أمر يتولاه، في الواقع، المدير التنفيذي؛ ولكن نظرا لأن القرار في الوضع الحالي يمس المدير التنفيذي بالنيابة، فقد افترض المكتب، وقد يكون مخطئا في ذلك، أن مجلس الأمناء سيرغب في اتخاذ قرار إفادة الأمانة العامة بما يتفق وهذا القرار حتى يتسنى اتخاذ إجراء بشأن هذه الوظيفة. وبمجرد معالجة هذه المسألة الإدارية، لن تكون ثمة صعوبة في المضي قُدما.

٦٨ - وأردف قائلا إن ممثل اليابان قد أشار، فيما يتعلق باليونيتار، إلى الجمعية العامة. وقد عرض في عام ١٩٩٤ مفهوم كلية الموظفين على الجمعية العامة التي وافقت عليه في قرارها ٢٢٢/٤٩. ومنذ ذلك الحين، أنجز قدر كبير من العمل مع الدول الأعضاء ووكالات منظومة الأمم المتحدة. وفي الدورة الحالية للجمعية، قدم مكتب إدارة الموارد البشرية مرة أخرى تقريرا عن التقدم المحرز وهو يأمل أن تقر الجمعية هذا التقدم.

٦٩ - وردا على ممثل نيجيريا، قال إن تطوير مفهوم كلية الموظفين لن يقلص أنشطة وبرامج المعهد بأي حال من الأحوال. بل إن الاستثمارات في كلية الموظفين سوف تعزز في الواقع من أنشطة اليونيتار وتوفر فرصا جديدة في مجال التدريب للموظفين والمنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء. وتابع قائلا إنه بالإضافة إلى ذلك لم تكن ثمة نية على الإطلاق "لغمر" المعهد. فاليونيتار سيظل محتفظا باستقلاله، وإن كان سيرتبط من الوجهة المادية والتعاونية بعمل مركز تورينو الذي تقع به كلية الموظفين.

٧٠ - وأعلن عن أسفه إزاء ما أبدته بعض الوفود من عدم ارتياح بشأن إيلاء التركيز للدور التعاوني لليونيتار في المستقبل. واستطرد يقول إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تركّز في مشروع قرارها على التعاون بين المعهد وكلية الموظفين، وكلاهما تدعمه الدول الأعضاء. وذكر أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/96/2) يقدم تقييما عادلا للغاية لفوائد نقل اليونيتار إلى مركز تورينو، وأعرب عن ترحيبه بموافقة عدد من الوفود على وجوب إيلاء مزيد من الاعتبار لهذا الاقتراح.

٧١ - السيد بواسار (المدير التنفيذي بالنيابة، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث): قال إن اليونيتار سيأخذ في الاعتبار التعليقات التي أبديت في الجلسة الحالية. وذكر أن اليونيتار منفتح للتعاون مع معاهد الأمم المتحدة ومعاهد الدول الأعضاء. ويسعى المعهد للتعاون مع المنظمات الأخرى، كما قدم لمركز تورينو برنامجا تدريبيا مشتركا.

٧٢ - وأوضح قائلا إن اليونيتار قد أثار توقعات معينة بين الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وسوف يسعى المعهد جاهدا، في حدود الوسائل المتاحة، للوفاء بهذه الطلبات مع البقاء ضمن الإطار الذي حدده مجلس أمنائه.

٧٣ - السيد الحارثي (عمان): طلب معلومات عن خطط المعهد فيما يتعلق بإعداد برنامج تدريبي لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٧٤ - السيد بواسار (المدير التنفيذي بالنيابة، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث): قال إن اليونيتار لديه عدد كبير من البرامج في مجال جدول أعمال القرن ٢١. فلديه، على سبيل المثال برنامج تدريبي يتناول تنفيذ مبادئ لندن التوجيهية لتبادل المعلومات عن المواد الكيميائية المتداولة في التجارة العالمية، وتشترك فيه منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وثمة برنامج آخر من برامج اليونيتار يموله مرفق البيئة العالمية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويوفر التدريب في مجال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وتساعد برامج اليونيتار التدريبية البلدان النامية في إعداد تنفيذ استراتيجيات وطنية من أجل تنفيذ الاتفاقية الإطارية. وقد عقد المعهد ثلاث دورات دراسية تدريبية رائدة في المكسيك، وزمبابوي، والجمهورية التشيكية، ويبدأ في الوقت الحالي برامجا تدريبية في خمسة من بلدان أمريكا اللاتينية، وأربعة من البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية ونحو ٢٠ بلدا في منطقة المحيط الهادئ.

٧٥ - واسترسل قائلا إن اليونيتار قد وقّع اتفاق تعاون مع الأمانة المؤقتة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويقدم المعهد المساعدة في نشر المعلومات عن التصحر، كما وضع برنامجا حاسوبيا لرصد تنفيذ الاتفاقية. وفي مجال تكنولوجيا الحاسوب، بدأ المعهد سلسلة كاملة من البرامج الجديدة لرصد التطورات المتعلقة بتغير المناخ. وقد وقّع اليونيتار اتفاق تعاون مع أمانة اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة

النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها. وبالإضافة إلى ذلك، ربما يعقد قريبا برنامجا تدريبيا في البلدان المستقلة حديثا التابعة لرابطة الدول المستقلة. واختتم كلامه قائلا إن المعهد قد افتتح لتوه برنامجا للتعلم عن بعد يتناول قانون البيئة.

٧٦ - السيد كمال (باكستان): قال إن وفده، فضلا عن كثير من الوفود الأخرى، لا يفهم سبب تركيز الأمين العام والأمين العام المساعد على مسألة التعاون بين اليونيتار ومركز تورينو. وأضاف قائلا إنه ليس من حق الأمانة العامة أن تقرر وجوب إقامة تعاون بين اليونيتار والمركز من عدمه. فليس لأحد أن يقرر هذه المسألة سوى الجمعية العامة التي نقلت المعهد من نيويورك إلى جنيف.

٧٧ - وتابع يقول إنه رغم أن اليونيتار كان يرأسه لسنوات وكيل للأمين العام، فقد قررت الأمانة العامة فجأة أنه ينبغي خفض درجة هذه الوظيفة إلى رتبة مد - ٢. وأعرب، في هذا الصدد، عن رغبته في معرفة المسؤول عن هذا القرار، هل هو مجلس أمناء المعهد أم الأمانة العامة؟

٧٨ - وذكر أن وفودا عديدة، من بينها وفده، قد تساءلت عن السبب في اعتبار تقرير الأمين العام عن المعهد (A/51/554) وثيقة من وثائق الدورة الخمسين للجمعية العامة. فوفده غير معتاد على مناقشة وثائق الدورة الخمسين في الدورة الحادية والخمسين. وفضلا عن ذلك، فقد تم خلسة وبطريقة سرية توزيع تقرير وحدة التفتيش المشتركة على الوفود في الجلسة الحالية، رغم أنه كان في متناول الأمانة العامة منذ أشهر. وعلاوة على ذلك لم يوزع تقرير مجلس أمناء المعهد على الأعضاء. وأشار قائلا إن أحد الواجبات الأساسية للأمانة العامة هو كفالة توزيع الوثائق في الوقت المناسب حتى تتمكن الدول الأعضاء من مناقشتها والتوصل إلى استنتاجات مدروسة.

٧٩ - السيد هاليداي (الأمين العام المساعد لإدارة الموارد البشرية): قال إن وفودا عديدة قد انتقدت التركيز المنصب على جانب واحد من مستقبل اليونيتار. وذكر، فيما يتعلق بتقرير وحدة التفتيش المشتركة، أنه يميل هو والأمانة العامة إلى التشديد على جوانب التقرير التي تساند الرأي الذي من الواضح أنهما يؤمنان به: ألا وهو، أن التعاون بين المعهد وكلية الموظفين هو أمر طيب.

٨٠ - واستمر قائلا إن جميع موظفي الأمم المتحدة مقيدون بلجنة الخدمة المدنية الدولية. وقد درس موظفوه مواصفات عمل المدير التنفيذي للمعهد بطريقة فنية لا سياسية بحتة وقرروا أن تصنف الوظيفة برتبة مد - ٢. فإذا رأى مجلس الأمناء أن هذا القرار غير مقبول، يمكنه إعادة النظر في المسألة، حيث أن القرار النهائي في يد المدير التنفيذي أو رئيس المجلس.

٨١ - السيد أوجيمبا (نيجيريا): قال إنه من دواعي الأسف ألا يتم، لعدة أسباب، توزيع توصيات مجلس أمناء اليونيتار وتقريره على الدول الأعضاء. وأعرب عن عدم رضاء وفده عن السرية التي تناولت بها الأمانة العامة المسائل المتصلة باليونيتار.

٨٢ - السيد كمال (باكستان): قال إن تقرير مجلس الأمناء يرسل دائما إلى الأمين العام، مشفوعا عادة برسالة قصيرة تلخص النقاط البارزة. وبالنظر إلى أن اليونيتار مؤسسة مستقلة ذاتيا منشأة من قبل الجمعية العامة، فمن الطبيعي أن يتوقع توجيه انتباه الدول الأعضاء إلى تقرير مجلس الأمناء، حتى وإن كان في صورة موجزة فقط. فإذا كان للجنة أن تدير مناقشة واعية، فلا بد للأمانة العامة من تعميم جميع الوثائق ذات الصلة في الوقت المناسب.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠